ملكية الأرض والاصلاحات فى الأردن

الدكتور فوزى سهاونه *

خضع الأردن للحكم العثمانى لغاية الحرب العالمية الأولى ، ولذا ورث نظام الملكية التركى . تقسم الملكية حسب هذا النظام إلى أرض ملك وأرض ميرى موات وأرض متروكة وأرض للدولة وأرض للوقف . ومازالت هذه التقسيمات سارية المفعول مع تعديلات أدخلت عليها باصلاحين اثنين هما الإصلاح الوارد فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ والذى يسمح بتحويل بعض أراضى الميرى — بشروط معينة — إلى أراضى ملك . والثانى هو الإصلاح الوارد فى قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ . وأهم بنوده هو اعتبار جميع الأراضى التى تقع فى منطقة القناة أراضى ملك وأن الوحدات الزراعية التى توزع سوف لاتقسم إلى وحدات أصغر مهما كان السبب .

يستغل ثلثا الأرض فى الأردن من قبل أصحابها ويستغل حوالى ٢٠٪ من قبل المستأجرين على أساس المشاركة مع أصحاب الملك وما تبقى يستغل من قبل المستأجرين .

الملكية الصغيرة هى النوع السائد من الملكية حيث أن ثلثى الأراضى يمتلكها أشخاص لاتتجاوز ملكية كل واحد منهم ٥٠ دونما ، بينما توجد بقية الأراضى الزراعية فى أيدى المالكين الكبار — الذين تتجاوز ملكية كل واحد منهم أكثر من ألف دونم(١) .

(*) قسم الجغرافيا — الجامعة الأردنية

(١) ملاحظة : الدونم يساوى ربع فدان تقريبا .

يعتبر الإصلاح الزراعى من الضروريات ، وخصوصاً أن معظم الملكيات صغيرة ولا تشكل وحدة اقتصادية منتجة ، وأن معظم الملكيات مجزأة إلى وحدات صغيرة جداً ومتباعدة . أضف إلى ذلك أنه ليس هناك قانون لتنظيم علاقة المالك بالمستأجر المشارك أو بالمستأجر وتتحكم فى هذه العلاقة العادات والتقاليد مما يؤدى بالمستأجر إلى التنازل عن الأرض فى أقل وقت ممكن .

ولعل أهم إصلاح قام به الأردن هو الإصلاح فى منطقة قناة الغور الشرقية حيث وضعت الحكومة يدها على جميع الأراضى ثم قامت بتوزيعها حسب أولويات معينة وحددت مساحة المزرعة الواحدة بثلاثين دونماً باعتبار أن هذه المساحة كافية للعائلة لتحصيل مستوى معيشى مقبول . وبعد مرور عدة سنوات على هذا الإصلاح تبين أنه يسير سيراً حسناً . ولهذا فمن المستحسن اتباع مثل هذا الإصلاح — مع التعديلات اللازمة — فى الأراضى البعلية لتصبح امكانية استغلال الأرض جزيلة للعائلة المزارعة وللدولة .

* * *